مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 31، العدد (2)، ص ص 107 - 139، الرياض (2019م/1440هـ)

الأحاديث والآثار الواردة في دِقَّةِ الصراط وحِدَّته

«دراسة نقدية»

عمار بن أحمد الصياصنة*

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 29/ 01/ 1440هـ؛ وقبل للنشر في 30/ 02/ 1440هـ)

المستخلص: هذا البحث يتناول بالدراسة والتحليل جميع المرويات الواردة في وصف الصراط بكونه أدق من الشعر وأحد من السيف. ويهدف إلى بيان درجتها من حيث الصحة والضعف، وتحرير القول في حقيقة اتصاف الصراط بذلك، من خلال استعراض النصوص الواردة في صفة الصراط عموماً، وأقوال أهل العلم في المسألة. والمنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، المتمثل في استقصاء كل ما ورد في هذه المسألة من أحاديث وآثار، والحكم عليها، والوقوف على آراء العلماء تجاهها. وخلص البحث إلى جملة من النتائج من أهمها: لا يصح شيء من الأحاديث المرفوعة الدالة على أن الصراط (أدق من الشَّعر وأحدُّ من السيف)، بل الأحاديث المرفوعة الصحيحة تدل على أن الصراط ممرٌّ واسعٌ يسير عليه الناس وله حافتان فيهما كلاليب، والآثار الواردة عن الصحابة في هذه المسالة ليس لها حكم الرفع؛ لمخالَفتها ظاهرَ النصوص الصحيحة، ولقوة مظنَّةِ أخذها عن أهل الكتاب. **ومما يوصي به الباحث**: العناية بجمع النصوص الواردة في كل باب من أبواب العلم ودراسة أسانيدها وبيان حكمها لتحرير الصواب من الخطأ فيها.

الكلمات المفتاحية: الصراط، أدق من الشعر، أحد من السيف.

Hadiths and Athars on Assiraat: A Critical Study

Ammar Ahmad Al-Sayasenah*

King Saud University

(Received 09/10/2018; accepted for publication 08/11/2018.)

Abstract: This research investigates all the Hadiths and Athars describing Assiraat as “thinner than a hair and sharper than a sword blade”. It aims to establish how *sahih*(genuine) or *dha’eef* (weak) the narratives are and how true the description is. This is achieved by surveying all related Hadiths and Athars as well as specialists’ views on describing Assiraat. The research follows an inductive-deductive approach. The following are the research’s most important conclusions: the *marfuu’* Hadiths describing Assiraat as “thinner than a hair and sharper than a sword blade” are found to be not *sahih* (not genuine); some of the *sahaabah* Athars, statements, are ranked as *sahih*; the *marfuu’* Hadiths found to be *sahih* are the ones describing Assiraat as a wide pass that has two edges, with hooks; this is inconsistent with being thinner than a hair and sharper than a sword blade; as for the *sahaabah* Athars, they cannot be treated as *marfuu’* Hadiths, for they are inconsistent with clear *sahih* statements, and they are highly likely to be from Judo-Christian sources. The research recommends that further research be conducted on practically all categories of Hadith and Athar in order to investigate the status of narratives in terms of genuineness and truth.

Keywords: Assiraat – Hellfire – Resurrection / Judgement Day – Hadith – Athar – *sahih* – *dha’eef*.

(*) حاصل على الدكتوراة في الحديث وعلومه بقسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

جدة، المملكة العربية السعودية، ص.ب (126371)، الرمز (21352).

(*) PhD in Hadith and its Sciences, Department of Islamic Studies, College of Education, King Saud University.

Jeddah, Saudi Arabia, p.o box: (126371), Postal Code:(21352).

البريد الإلكتروني: e-mail: ammar978@hotmail.com

المقدمة

الحمدُ لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأفضل الصَّلاة وأتمُّ التسليم على نبينا محمَّد خاتم النَّبيين وإمام المرسلين، والمبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فقد تكاثرت الأحاديث الواردة في الإخبار عن الصراط الممدود فوق جهنم للعبور عليه إلى الجنة، وعن صفته، وكيفية عبور الناس عليه، وأحوالهم في ذلك، وبيان أنه من المواطن الرهيبة يوم القيامة، حيث ينسى فيه العبد أهلَه وأحبابَه وينشغل بنفسه، إنه موقف يتحدَّد فيه مصير الإنسان فإمَّا أن ينجو إلى الجنة وإمَّا أن يسقط في جهنم.

وكان من ضمن ذلك بعض الروايات التي تفيد أنَّ الصراط: «**أحد من السيف، وأدق من الشعر**».

وهي روايات كانت مثار خلاف ونقاش بين أهل العلم قديماً وحديثاً.

فأحببت جمع هذه المرويات ودراستها، وبيان درجتها ومدى حجيتها في الدلالة على ذلك.

موضوع البحث:

المرويات من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة الواردة في دِقَّة وحِدَّة الصراط يوم القيامة.

مشكلة البحث:

وجود تعارض ظاهري بين الصفات الثابتة للصراط في السنة النبوية الصحيحة، وبين ما ورد من أنَّه «أحدُّ من السيف، وأدقُّ من الشعر»، وتنازع أهل العلم بناء على ذلك في حقيقة الصراط من هذه الحيثية، وحكم بعض العلماء للآثار الواردة في هذه المسألة بحكم الحديث المرفوع.

حدود البحث:

الروايات المتعلقة بوصف الصراط بالدِقَّة والحِدَّة، ولا يتطرق لما ورد من صفات أخرى للصراط إلا على سبيل التبع.

أهمية البحث:

تمييز الصحيح من الضعيف فيما ورد في شأن الصراط، وتنقية السنة مما نُسب إليها من الروايات الضعيفة، ودفع وجود تعارض بين نصوصها.

أهداف البحث:

* حصر جميع الروايات المرفوعة والموقوفة الواردة في هذه المسألة.

* بيان صحتها وضعفها.

* بيان موقف العلماء من معنى هذه الآثار.

* تحرير كون الآثار الواردة في هذه المسألة في حكم المرفوع أم لا؟.

* التحقيق العلمي لمسألة دِقَّة الصراط وحِدَّته.

منهج البحث:

هو المنهج الاستقرائي الاستنتاجي المتمثل في

استقصاء كل ما ورد في هذه المسألة من أحاديث وآثار، والحكم عليها، والوقوف على آراء العلماء تجاهها.

الدراسات السابقة:

لم أقف بعد طول بحث على من أفرد هذه المسألة ببحث أو دراسة، وإنما هي أقوالٌ متناثرةٌ لأهل العلم في بطون كتب شروح الحديث والعقائد والتفسير.

إجراءات البحث:

* البحث في كتب الحديث والرِّواية للوقوف على جميع الأحاديث والآثار الواردة في هذه المسألة.

* قراءة ما كُتب في كتب شروح الحديث والعقائد حول المسألة واستخلاص أقوال وحجج وأدلة العلماء.

* الرجوع لكلام أهل العلم من المحدِّثين وغيرهم حول هذه الأحاديث والآثار، وبيان موقفهم منها.

* عزو كل قول إلى قائله، والنقل من المصادر الأصلية قدر المستطاع.

* تخريج الأحاديث والآثار بذكر من رواه من أصحاب الكتب المعتمدة وفق النحو التالي:

* إن كان الحديث أو الأثر في أحد الصحيحَين؛ فإنِّي أقتصر في التخريج عليه إلا لفائدة.

* إن لم يكن في أحدهما خرَّجته من باقي «الأصول السِّتَّة».

* فإن لم يكن فيها خرجته من غيرها، مقتصرًا على أشهر المخرِّجين له.

* الترجمة للأعلام غير المشهورين عند أهل الحديث- باختصار- عند الموضع الأول من ذكرهم.

* ضبطت ما قد يُشكل من الكلمات.

* شرح الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى إيضاح، وتوثيق ذلك من كتب اللغة أو غريب الحديث أو شروحه.

خطة البحث:

وقد رأيت تقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

- **المقدمة**: وفيها بيان موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهميته، وإجراءاته، وخطة البحث.
- **وأمَّا التمهيد**: فيشتمل على بيان معنى الصراط، وأهم الأحاديث الواردة بشأنه، وخلاصة معتقد أهل السنة فيه.
- **المبحث الأول**: الأحاديث المرفوعة الواردة في دِقَّة الصراط وحِدَّته.
- **المبحث الثاني**: الآثار الموقوفة الواردة في دِقَّة الصراط وحِدَّته.
- **المبحث الثالث**: دراسة نقدية لمرويات دِقَّة الصراط وحِدَّته.
- **الخاتمة**: وفيها نتائج البحث.
- **فهرس** المصادر والمراجع.

وأسأل الله أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً للمسلمين، وأن يغفر الزلل ويعفو عن النقص والتقصير والخلل.

***

التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصراط لغةً واصطلاحاً.

الصراط في اللغة: «الطَّرِيق القاصد»[1].

قال الأزهري: «الصِّراط والسِّراط والزِّراط: الطريق»[2].

ومنه قول جرير:

أميرُ المؤمنين على صراطٍ *

إذا اعْوَجَّ الموارِدُ مستقيم[3].

والصراطُ شرعاً: جسرٌ ممدودٌ على جهنمَ يمر عليه الخلائقُ إلى الجنة[4].

المطلب الثاني: الأحاديث الأصول الواردة في الصراط[5].

يُعَدُّ حديثا أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما أشهر الأحاديث الواردة في الصراط، وهما الأصل في هذا الباب، ولذا يتوجب ذكرهما قبل الولوج في موضوع البحث.

1- حديث أبي هريرة.

عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن ناساً قالوا لرسول الله ﷺ: يا رسول الله هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟، فقال رسول الله ﷺ: (هَلْ تُضَارُّونَ[6] فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟).

قالوا: لا يا رسول الله.

قال: (هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟).

قالوا: لا يا رسول الله.

قال: (فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ... **وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ**

---

(1) جمهرة اللغة لابن دريد (2/ 714).

(2) الصحاح للجوهري (3/ 1139)، وينظر: لسان العرب لابن منظور (7/ 340)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص:675).

(3) ينظر: الكامل في اللغة والأدب لابن المبرد (2/ 104).

(4) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (16/ 58)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (2/ 189).

(5) لم يرد في القرآن الكريم التصريح بذكر الصراط الذين يكون=فوق جهنم يوم القيامة، وإنما وردت الإشارة له في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ (مريم:71)، فقد فسر جماعة من السلف الورود: بالمرور على الصراط.

قال ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (2/ 606): «واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ ﴾ ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط».

(6) «بمعنى لا تتخالفون ولا تتجادلون في صحة النظر إليه، لوضوحه وظهوره». النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (3/ 82).

بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللهُمَّ سَلِّمْ، سَلِّمْ.

وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ[7] مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ[8]، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ الله.

قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمُ الْمُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمُ الْمُجَازَى حَتَّى يُنَجَّى...)[9].

2- حديث أبي سعيد الخدري.

عن أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (... إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ: لِتَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ!! فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللهِ سُبْحَانَهُ مِنْ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ، إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ؛ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ، مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ وَغُبَّرِ أَهْلِ الْكِتَابِ...

ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ!!).

قِيل: يا رسول اللهَّ، وما الجسر؟!

قال: (دَحْضٌ مَزِلَّةٌ[10]؛ فِيهِ خَطَاطِيفُ[11] وَكَلَالِيبُ، وَحَسَكٌ تَكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شُوَيْكَةٌ يُقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ؛ فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ[12] الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ[13]، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ[14])[15].

المطلب الثالث: خلاصة معتقد أهل السنة في الصراط.

1 - الصراط حق لا ريب فيه، دل على ثبوته السنة النبوية الصحيحة الصريحة، وأجمع عليه السلف.

قال أبو الحسن الأشعري: «وأجمعوا على أنَّ الصراطَ جسرٌ ممدود على جهنم يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم، وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء على قدر

(7) «جمع كَلُّوب -بفتح الكاف وضم اللام المشددة -، وهو حديدة معطوفة الرأس يعلق فيها اللحم وترسل في التنور». شرح النووي على صحيح مسلم (3/ 21).

(8) «هو في أرض نجد، وهو نبت له شوكة عظيمة مثل الحسك من كل الجوانب». عمدة القاري للعيني (25/ 126).

(9) رواه البخاري (6204)، ومسلم (182).

(10) «أي زلقٌ تزل فيه الأقدام». إكمال المعلم بفوائد مسلم (1/ 551).

(11) «جمع خطاف بالضم، وهو الحديدة المعوجة كالكلوب يختطف بها الشيء». عمدة القاري للعيني (25/ 129).

(12) «أجاويد: جمع جيد، وهو الأصيل فيها». فتح الباري لابن حجر (1/ 101).

(13) «الركاب: الإبل، واحدتها الراحلة من غير لفظها». عمدة القاري للعيني (25/ 130).

(14) «معناه أنهم ثلاثة أقسام: قسم يسلم فلا يناله شئ أصلا، وقسم يخدش ثم يرسل فيخلص، وقسم يكردس ويلقى فيسقط في جهنم». شرح النووي على صحيح مسلم (3/ 29).

(15) رواه البخاري (7001)، ومسلم (183).

ذلك»[16].

وقال الإمام النووي: «ومذهب أهل الحق إثباته، وقد أجمع السلف على إثباته»[17].

2 - **إثبات الصراط على الحقيقة وأنَّه جسرٌ ممدودٌ على متن جهنم،** وهو ما تدل عليه النصوص الصحيحة وأقوال سلف الأمة.

قال القاضي عياض: «والسلفُ مجمعون على حمله على ظاهره دون تأويل»[18].

3 - **أنه ممرٌ رهيبٌ تقف الرسل على جانبه يدعون للخلق المارين عليه بالسلامة والنجاة،** ففي حديث أبي هريرة: (وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ...)[19].

4 - **عليه كلاليبُ وخطاطيفُ وحسكٌ مثل شوك السعدان معلقةً به تخطف من أُمرت بخطفه.**

كما في حديث أبي هريرة وأبي سعيد.

5 - **(دَحْضٌ مَزِلَّةٌ)،** لا تكاد تثبت عليه قدم؛ إلا من كُتب له الثبات من أهل السعادة.

6 - **يتفاوت المؤمنون في المرور على الصراط كلٌّ حسب عمله،** وفي حديث أبي سعيد: (فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ، وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ).

7 - **أن المرور على الصراط خاص بأهل الإيمان، وأما الكفار فيُذهب بهم مباشرة إلى النار قبل وضع الصراط**[20].

وبعد هذا العرض لمجمل ما ورد في السنة النبوية حول الصراط، نأتي لسؤال البحث: هل الصراط - حقًّا - أدقُّ من الشعر وأحدُّ من السيف؟.

ورد في هذه المسألة – فيما وقفت عليه بعد بحث شديد - خمسةُ أحاديث مرفوعة، وثلاثةُ آثارٍ موقوفة، وسيتم في المباحث التالية تخريجها وبيان درجتها وحجيتها على هذه المسألة.

***

المبحث الأول

الأحاديث المرفوعة في دِقَّة الصِّراط وحِدَّته

وردَ في هذا الباب خمسة أحاديث مرفوعة، وسيتم دراستها في خمسة مطالب.

المطلب الأول: حديث عائشة رضي الله عنها.

وله عن عائشة رضي الله عنها أربع طرق:

الأول: ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن القاسم

(16) رسالة إلى أهل الثغر (ص: 163).

(17) شرح النووي على صحيح مسلم (3/ 20).

(18) إكمال المعلم بفوائد مسلم (1/ 550)، وينظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني (2/ 192).

(19) رواه البخاري (6204)، ومسلم (182).

(20) ينظر: التخويف من النار لابن رجب (ص: 235).

بن محمد عن عائشة.

قال الإمام أحمد في المسند[21]: حدَّثنا يحيى بن إسحاق، قال: أخبرنا ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن القاسم بن محمدٍ، عن عائشة، قالت:

قلت: يا رسول الله، هل يذكر الحبيبُ حبيبَه يوم القيامة؟

قال: (يَا عَائِشَةُ، أَمَّا عِنْدَ ثَلَاثٍ فَلَا:

أَمَّا عِنْدَ الْمِيزَانِ حَتَّى يَثْقُلَ أَوْ يَخِفَّ، فَلَا.

وَأَمَّا عِنْدَ تَطَايُرِ الْكُتُبِ، فَإِمَّا أَنْ يُعْطَى بِيَمِينِهِ أَوْ يُعْطَى بِشِمَالِهِ، فَلَا.

وَحِينَ يَخْرُجُ عُنُقٌ مِنَ النَّارِ فَيَنْطَوِي عَلَيْهِمْ، وَيَتَغَيَّظُ عَلَيْهِمْ، وَيَقُولُ ذَلِكَ الْعُنُقُ: وُكِّلْتُ بِثَلَاثَةٍ، وُكِّلْتُ بِثَلَاثَةٍ، وُكِّلْتُ بِثَلَاثَةٍ، وُكِّلْتُ بِمَنْ ادَّعَى مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ، وَوُكِّلْتُ بِمَنْ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ، وَوُكِّلْتُ بِكُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ.

قَالَ: فَيَنْطَوِي عَلَيْهِمْ وَيَرْمِي بِهِمْ فِي غَمَرَاتٍ.

وَلِجَهَنَّمَ جِسْرٌ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ، عَلَيْهِ كَلَالِيبُ وَحَسَكٌ يَأْخُذُونَ مَنْ شَاءَ اللهُ، وَالنَّاسُ عَلَيْهِ كَالطَّرْفِ، وَكَالْبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ، وَالْمَلَائِكَةُ يَقُولُونَ: رَبِّ سَلِّمْ، رَبِّ سَلِّمْ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُسَلَّمٌ، وَمُكَوَّرٌ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ).

(21) المسند (24793).

وهذا الحديث تفرَّد به ابن لَهيعة.

قال الهيثمي: «رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، وقد وُثِّق، وبقيَّة رجاله رجال الصحيح»[22].

ويحيى بن إسحاق وإن كان من قدماء أصحاب ابن لهيعة – كما ذكر الحافظ في التهذيب[23]– إلا أنَّ هذا لا يغير من الحكم شيئاً.

فأكثر أهل العلم لا يقبلون حديث ابن لهيعة مطلقاً، لا فرق في ذلك بين رواية المتقدمين والمتأخرين عنه.

قال ابن الجنيد: قلت ليحيى: فسماع القدماء والآخرين من ابن لهيعة سواء؟.

قال: «نعم، سواء واحد»[24].

وكذا سئل عن ذلك أبو زرعة الرازي، فقال: «آخره وأوَّله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ[25]، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجل[26] القول فيه»[27].

(22) مجمع الزوائد للهيثمي (10/ 359).

(23) تهذيب التهذيب لابن حجر (2/ 361).

(24) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص: 385).

(25) قال محقق الكتاب: كذا وقع في الأصلين والظاهر: النُّسخ.

(26) في المطبوع: أجمل.

(27) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 147).

وقال ابن حبان: «قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوامٍ ضعفاءَ على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فأُلزقت تلك الموضوعات به»[28].

وقال ابن عبد البر: «وابن لهيعة أكثر أهل العلم لا يقبلون شيئاً من حديثه»[29].

وقال الذهبي: «العمل على تضعيف حديثه»[30].

الثاني: الحسن البصري عن عائشة.

رواه إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق وُهيب[31]، وأبو داود في السنن من طريق إسماعيل بن عُليَّة[32]، كلاهما عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري عن عائشة: أنها ذكرت النار، فبَكَتْ.

فقال رسولُ الله ﷺ: ما يُبكيكِ؟

قالت: ذكرتُ النارَ، فبكَيتُ، فهل تذكرونَ أهليكم يومَ القيامة؟

فقال رسولُ الله ﷺ: (أمّا في ثلاثة مَواطن فلا يذكرُ أحدٌ أحداً: عند الميزان حتى يَعلَمَ أيخِفُّ ميزانُه أو يَثْقُلُ، وعندَ الكتاب حين يقال: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ (الحاقة:19) حتى يَعلَمَ أين يقعُ كتابُه أفي يمينه أم في شماله أم مِن وراء ظهرِه، وعند الصِّراطِ إذا وُضِعَ بين ظهريْ جهنَّم).

وهذا سند رجاله ثقات إلا أنَّ الحسن البصري لم يسمع من عائشة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح إسناده على شرط الشيخين، لولا إرسالٌ فيه بين الحسن وعائشة، على أنَّه قد صحَّت الروايات أنَّ الحسن كان يدخل وهو صبي منزل عائشة رضي الله عنها وأم سلمة»[33].

وليس في هذه الرواية إشارة لدقة الصراط أو حِدَّته.

وكذا أخرجه الإمام أحمد في المسند[34]: حدَّثنا عفَّان، حدَّثنا القاسم بن الفضل، قال: قال الحسن: قالت عائشة: يا رسول الله، هل تذكرون أهليكم يوم القيامة؟

قال: (أَمَّا فِي مَوَاطِنَ ثَلَاثَةٍ فَلَا: الْكِتَابُ، وَالْمِيزَانُ، وَالصِّرَاطُ).

وأخرجه حسين المروزي في زياداته على «الزهد»[35] عن الفضل بن موسى، عن حزم بن مهران، سمعت

(28) المجروحين لابن حبان (1/ 505).
(29) التمهيد لابن عبد البر (12/ 254).
(30) الكاشف للذهبي (1/ 590).
(31) المسند (3/ 740).
(32) سنن أبي داود (4755).
(33) المستدرك (8/ 406).
(34) مسند أحمد (24696).
(35) الزهد لابن المبارك (1361).

الحسن يقول: التفت رسول الله ﷺ إلى بعض أهله، فإذا هو يبكي، فقال: ما يبكيك يا فلان؟

قال: ذكرت النار يا رسول الله ﷺ، هل تذكرنا يوم القيامة؟

فقال النبي ﷺ: (ذهب الذكر في ثلاث مواطن: حين توضع الموازين فلا يهم عبداً إلا نفسه وميزانه أيثقل أم يخف، وعند الكتاب حين توضع، فيقول: هاؤم اقرؤوا كتابيه، وعند صراط جهنم).

وكذا أخرجه الآجري في الشريعة(36) من طريق مؤمَّل بن إسماعيل قال: حدَّثنا مُبارك بن فضالة عن الحسن قال: قالت عائشة رضي الله عنها، به.

وليس في جميع هذه الروايات محل الشاهد.

وأخرجه أبو الطاهر الذهلي في حديثه(37): حدَّثنا موسى بن زكريَّا، قال: حدَّثنا فرَج بن عبيد الزَّهرانيُّ، قال: حدَّثنا الحكم بن ظُهير، عن الحسن بن عُمارة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: خلق الله تبارك وتعالى كفَّتَي الميزان مثل السَّماء والأَرض، فقالت الملائكةُ: يا رَبَّنَا من تزن بهذا؟ قال: (أَزِنُ بِهِ مَنْ شِئْتُ).

وقال: خلق الله الصِّراط كحدِّ السَّيف أو كحدّ الموسى. فقالت الملائكةُ: يا ربِّ من تجوز على هذا؟ قال: (أجيز عليه من شئت).

وهذه رواية مخالفة للروايات السابقة في سياقها وألفاظها، وسندها مسلسل بالمتروكين:

- «الحسن بن عمارة الكوفي الفقيه: متروك عندهم»(38).

- «الحكم بن ظهير الفزازي الكوفي عن عاصم وغيره، قال البخاري: تركوه»(39)

- «موسى بن زكريَّا التستري: تكلم فيه الدَّارقُطني، مات قبل الثلاثمائة، وحكى الحاكم عن الدَّارقطني أنه متروك»(40).

- وفرَج بن عبيد لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

الثالث: الشعبي عن عائشة.

قال ابن أبي شيبة: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن أبي الفضل، عن الشعبي، عن عائشة، قالت: قلت: يا رسول الله، أتذكرون أهاليكم يوم القيامة؟.

فقال: (أَمَّا عِنْدَ ثَلاَثٍ فَلاَ: عِنْدَ الْكِتَابِ، وَعِنْدَ الْمِيزَانِ، وَعِنْدَ الصِّرَاطِ)(41).

وليس فيه اللفظ محل الشاهد، والشعبي لم يسمع

(36) الشريعة للآجري (3/ 1336).

(37) حديث أبي الطاهر الذهلي (ص: 19).

(38) المغني في الضعفاء للذهبي (1/ 165).

(39) المغني في الضعفاء للذهبي (1/ 183).

(40) المغني في الضعفاء (2/ 683)، وينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 156).

(41) المصنف لابن أبي شيبة (19/ 116).

من عائشة[42].

الرابع: رجل من كندة عن عائشة.

رواه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف، عن معمرٍ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن رجلٍ من كندة قال: دخلتُ على عائشة وبيني وبينها حجابٌ...قلتُ: أسمعتِ رسول الله ﷺ يقول: إنَّه تأتي عليه ساعةٌ لا يملك لأحدٍ فيها شفاعةً؟

قالت: والذي كذا وكذا، لقد سألتُه وإنَّا لفي شعارٍ واحدٍ، فقال: (نَعَمْ، حِينَ يُوضَعُ الصِّرَاطُ، وَحِينَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ، وَعِنْدَ الْجِسْرِ عِنْدَ[43] يُسْجَرُ **وَيُشْحَذُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ شَفْرَةِ السَّيْفِ**، وَيُسْجَرُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْجَمْرَةِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيُجِيزُهُ وَلَا يَضُرُّهُ...)[44].

قال ابن رجب: «خرَّجه بقيُّ بن مخلد في مسنَده، وابن أبي حاتم في تفسيره، وفي إسناده جهالة، وفي بعض ألفاظه نكارة»[45].

وبهذا يتبين أن معظم الروايات عن عائشة تخلو من اللفظ المذكور، وكل أسانيدها ضعيفة، وخاصة المشتملة على ذكر حِدَّة الصراط ودقته.

المطلب الثاني: حديث أبي هريرة.

وهو حديث طويل جدًّا، ويعرف بـ«حديث الصُّور».

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، فقال: أخبرنا عبدة بن سليمان الرؤاسي، حدثنا إسماعيل بن رافعٍ المدني، عن محمد بن يزيد بن أبي زيادٍ، عن رجلٍ من الأنصار، عن محمد بن كعبٍ القرظي، عن رجلٍ من الأنصار، عن أبي هريرة، قال: حدَّثنا رسول الله ﷺ وهو في طائفةٍ من أصحابه، قال: (إنَّ الله لَمَّا خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَلَقَ الصُّورَ، فَأَعْطَاهُ إِسْرَافِيلَ، فَهُوَ وَاضِعُهُ عَلَى فِيهِ شَاخِصٌ بَصَرَهُ إِلَى الْعَرْشِ يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ... **وَيُضْرَبُ بِالصِّرَاطِ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ كَحَدِّ الشَّعْرَةِ أَوْ كَحَدِّ السَّيْفِ**، لَهُ كَلَالِيبُ وَخَطَاطِيفُ وَحَسَكٌ كَحَسَكِ السَّعْدَانِ...)[46].

وهذا سندٌ مُسَلْسَل بالضعفاء والمجاهيل: إسماعيل بن رافع قاصُّ أهل المدينة ضعيف، ومحمد بن يزيد مجهول الحال، وفيه رجلان مُبْهمان أيضًا.

قال الخلَّال في العلل: سُئِلَ أحمد بن حنبل عن هذا الحديث؛ فقال: «رجاله لا يعرفون»[47].

(42) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (5/ 68).

(43) قال محقِّق الكتاب: «كذا في الأصل، ولعلَّ الصواب: عندما».

(44) رواه عبد الرَّزَّاق في المصنف (1/ 293).

(45) مجموع رسائل ابن رجب (4/ 339).

(46) مسند إسحاق (1/ 84)، ورواه أيضًا: الطبري في تفسيره (3/ 611)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 283)، والبيهقي في البعث والنشور (ص: 744).

(47) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (10/ 393)، تهذيب التهذيب=

قال البخاري: «روى إسماعيل بن رافع، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن رجل، عن محمد بن كعب حديثَ الصُّور، مرسل، لا يصح»(48).

قال ابن كثير رحمه الله: «هذا حديثٌ مشهورٌ، وهو غريبٌ جدًّا، ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرِّقة، وفي بعض ألفاظه نكارةٌ، تفرَّد به إسماعيل بن رافعٍ قاصّ أهل المدينة، وقد اختُلِفَ فيه، فمنهم من وَثَّقَه، ومنهم من ضعَّفَه، ونصَّ على نكارة حديثه غيرُ واحدٍ من الأئمَّة؛ كأحمد بن حنبلٍ، وأبي حاتمٍ الرازي، وعمرو بن علي الفلَّاس، ومنهم من قال فيه: هو متروكٌ، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها فيها نظرٌ، إلا أنه يُكتب حديثه في جملة الضعفاء.

قلت: وقد اختُلِفَ عليه في إسناد هذا الحديث على وجوهٍ كثيرةٍ، قد أفردتُها في جزءٍ على حدةٍ.

وأمَّا سياقه، فغريبٌ جدًّا، ويقال: إنَّه جمعه من أحاديث كثيرةٍ، وجعلَه سياقًا واحدًا! فأُنكِرَ عليه بسبب ذلك»(49).

وقال الحافظ: «ومداره على إسماعيل بن رافعٍ، واضطربَ في سنده مع ضعفه، فرواه عن محمد بن كعبٍ القرظي تارةً بلا واسطةٍ، وتارةً بواسطة رجلٍ مُبهَمٍ، ومحمدٌ عن أبي هريرة تارةً بلا واسطةٍ، وتارةً بواسطة رجلٍ من الأنصار مُبهَمٍ أيضًا»(50).

وروي عن أبي هريرة من وجهين آخرين:

1 - قال أحمد بن منيع في مسنده: حدَّثنا حسينٌ(51)، ثنا أبو معشرٍ، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ، دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، ذَا حَسَكٍ وَكَلَالِيبَ)(52).

وَأَبُو معشر نجيح السندي ضعيف(53)، قال البخاري: «منكر الحديث»(54).

وقال علي بن المديني: «كان يحدث عن المقبري وعن نافع بأحاديث منكرة»(55).

2 - ورواه الدارقطني في الرؤية من طريق بكر بن وائل عن الزهري عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قلنا: يا رسول الله هل نرى ربنا عز وجل؟.

قال: (نَعَمْ، هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟...ثُمَّ يُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ، **وَهُوَ كَحَدِّ السَّيْفِ**، بِحَافَّتَيْهِ حَسَكٌ وَسَعْدَانٌ، هَلْ رَأَيْتُمُ

=لابن حجر (9/ 524).

(48) التاريخ الأوسط للبخاري (3/ 426).

(49) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (3/ 287).

(50) فتح الباري لابن حجر (11/ 368).

(51) هو الحسين بن محمد بن بهرام التميمي، ثقة، ينظر: تهذيب التهذيب (2/ 315).

(52) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانيَّة لابن حجر (18/ 512).

(53) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 493).

(54) التاريخ الكبير للبخاري (9/ 92).

(55) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 100).

السَّعْدَانَ؟...)[56].

وهذا الحديث إنما يعرف -كما أخرجه الشيخان- من رواية الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة.

كذا رواه عن الزهري: شعيب بن أبي حمزة[57]، وإبراهيم بن سعد[58]، ومعمر[59]، ويونس بن يزيد[60]، والزبيدي[61]، والنعمان بن راشد[62]، ومعاوية بن يحيى[63]، وعبيد اللهَّ بن أبي زياد[64]، وغيرهم[65].

وليس في رواية أحد منهم هذا اللفظ (وَهُوَ كَحَدِّ السَّيْفِ).

مما يدل على أن بكر بن وائل أخطأ فيه سنداً، وزاد في متنه هذه اللفظة، ولا يبعد أن تكون مدرجة في الحديث منه أو ممن فوقه من باب زيادة البيان.

ثم إن حديث أبي هريرة روي من طرق أخرى غير طريق الزهري، وليس في شيء منها هذا اللفظ.

فأخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبية، عن أبي هريرة[66].

وأحمد من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة[67].

والدارقطني من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة[68].

وكل هذا يؤكد عدم ثبوت هذه اللفظة في حديث أبي هريرة.

المطلب الثالث: حديث أنس.

رواه البيهقي في شعب الإيمان، من طريق مكي بن إبراهيم، حدَّثنا سعيد بن زَربيٍ، عن يزيد الرَّقاشي، عن أنس بن مالكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: (**إِنَّ عَلَى جَهَنَّمَ جِسْرًا أَدَقَّ مِنَ الشَّعْرِ، وأحد مِنَ السَّيْفِ**، أَعْلَاهُ نَحْوَ الْجَنَّةِ، دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، بِجَنْبَيْهِ كَلَالِيبُ، وَحَسَكُ النَّارِ، يَحْبِسُ اللهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، الزَّالُّونَ وَالزَّالَّاتُ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ...)[69].

وهذه سندٌ ضعيف؛ فيه:

- سعيد بن زربي: «قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: عنده عجائب، وقال أبو داود: ضعيف،

(56) رؤية الله للدارقطني (ص: 150).

(57) البخاري (6204)، ومسلم (182).

(58) صحيح البخاري (7000)، وصحيح مسلم (182).

(59) البخاري (6204).

(60) الزهد لعبد الله بن المبارك (2/ 80).

(61) السنة لابن أبي عاصم (1/ 197).

(62) رؤية الله للدارقطني (ص: 136).

(63) رؤية الله للدارقطني (ص: 148).

(64) رؤية الله للدارقطني (ص: 145).

(65) وقد أفاض الدارقطني في ذكر طرقه في كتابه الرؤية (ص- 125- 152).

(66) صحيح مسلم (2968).

(67) مسند أحمد (8817).

(68) رؤية الله للدارقطني (ص:112).

(69) شعب الإيمان (1/ 564).

وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: عنده عجائب من المناكير...»[70].

- ويزيد الرقاشي: في الكاشف للذهبي، والتقريب للحافظ: «ضعيف»[71].

قال البيهقي: «وهذا إسناد ضعيفٌ»[72].

وضعَّفَه أيضًا الحافظ في الفتح[73].

قال البيهقي: «وروي عن زيادٍ النميري، عن أنسٍ مرفوعًا: (الصِّراط كحَدِّ الشفرة، أو كحَدِّ السيف)، وهي أيضًا روايةٌ ضعيفةٌ»[74].

وقال البيهقي في الشُّعَب: «وروي بعض معناه عن عبيد بن عميرٍ، عن النبي ﷺ، مرسلًا»[75].

ولكن لم أقف عليه إلا موقوفًا على عبيد بن عمير من قوله، كما هو عند ابن المبارك في الزُّهْد، وابن أبي شيبة في المصنَّف، وهنَّاد في الزُّهْد، والطبري في جامع البيان[76].

المطلب الرابع: حديث أبي أمامة.

روى الآجري في الشريعة، والطبراني في المعجم الكبير من طريق هشام بن عمار الدمشقي قال: حدثنا صدقة بن خالد، قال: حدثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: لما نزلت (وأنذر عشيرتك الأقربين)، جمع النبي ﷺ بني هاشم، فأجلسهم على الباب، وجمع نساءه وأهله، فأجلسهم في البيت.

ثم اطلع فقال: (يَا بَنِي هَاشِمٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللهِ ﷻ، لَا يَغُرَّنَّكُمْ قَرَابَتُكُمْ مِنِّي، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا).

ثم أقبل على أهل بيته فقال: (يَا عَائِشَةُ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، وَيَا حَفْصَةُ بِنْتَ عُمَرَ، وَيَا أُمَّ سَلَمَةَ، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، يَا أُمَّ الزُّبَيْرِ يَا عَمَّةَ النَّبِيِّ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللهِ ﷻ، وَاسْعَوْا فِي فِكَاكِ رِقَابِكُمْ، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ ﷻ شَيْئًا).

فبكت عائشة ثم قالت: أي حبي، وهل يكون ذلك يوم لا تغني عني شيئا؟.

فقال: (نَعَمْ، فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ: يَقُولُ اللهُ ﷻ: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ (الأنبياء:47)، وَقَالَ ﷻ: ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾ (المؤمنون:102 - 103)، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا

(70) تهذيب التهذيب لابن حجر (4/ 28).

(71) تقريب التهذيب (ص 599)، الكاشف للذهبي (2/ 380)، تهذيب التهذيب لابن حجر (11/ 338).

(72) شعب الإيمان (1/ 565).

(73) فتح الباري لابن حجر (11/ 454).

(74) شعب الإيمان (1/ 565).

(75) شعب الإيمان (1/ 566).

(76) الزهد لابن المبارك - رواية نعيم - (ص 120)، وابن أبي شيبة في المصنف (18/ 524)، الزهد لهنَّاد بن السري (320)، والطبري في جامع البيان (12/ 33).

أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهَّ شَيْئًا.

وَعِنْدَ النُّورِ: مَنْ شَاءَ اللهُّ ﷻ أَتَمَّ نُورَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ فِي الظُّلْمَةِ يَعْمَهُ فِيهَا، فَلَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهَّ ﷻ شَيْئًا.

وَعِنْدَ الصِّرَاطِ، مَنْ شَاءَ اللهُّ ﷻ سَلَّمَهُ وَأَنْجَاهُ، وَمَنْ شَاءَ كَبْكَبَهُ فِي النَّارِ).

قالت عائشة ﵂: أي حبي، قد علمنا أن الموازين هي الكفتان يوضع في هذا الشيء وفى هذا الشيء فترجح إحداهما، وتخف إحداهما، وقد علمنا النور والظلمة، فما الصراط؟

قال: (طَرِيقٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، يُجَازُ النَّاسُ عَلَيْهَا، **وَهِيَ مِثْلُ حَدِّ الْمُوسَى**، وَالْمَلَائِكَةُ صَافُّونَ يَمِينًا وَشِمَالًا يَتَخَطَّفُونَهُمْ بِالْكَلَالِيبِ، مِثْلَ شَوْكِ السَّعْدَانِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ، فَمَنْ شَاءَ اللهُّ سَلَّمَهُ، وَمَنْ شَاءَ كَبْكَبَهُ فِيهَا)[77].

وهذا سند ضعيف جداً.

قال الهيثمي: «وفيه علي بن يزيد الألهاني وهو متروك»[78].

وقال الذهبي: «علي بن يزيد الألهاني عن القاسم أبي عبد الرحمن: ضعفوه، وتركه الدارقطني»[79].

وعثمان بن أبي عاتكة قال عنه الحافظ: «صدوق، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني»[80].

المطلب الخامس: حديث ابن عباس.

روى ابن عساكر في تاريخه من طريق علي بن حسين السَّرَخْسِي عن أبيه عن جويبر عن الضحاك عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ لِمَلَكِ الْمَوْتِ حَرْبَةً مَسْمُومَةً، طَرَفٌ لَهَا بِالْمَشْرِقِ، وَطَرَفٌ بِالْمَغْرِبِ، يَقْطَعُ بِهَا عِرْقَ الْحَيَاةِ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلا هُوَ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ نَبِيًّا، إِنَّ مُعَالَجَتَهُ أَشَدُّ مِنْ أَلْفِ ضَرْبَةٍ بِالسَّيْفِ، وَأَلْفِ نَشْرَةٍ بِالْمَنَاشِيرِ، وَأَلْفِ طَبْخَةٍ فِي الْقُدُورِ.

وَإِنَّ الصِّرَاطَ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ آلَافِ عَامٍ أَلْفٌ طَالِعٌ، وَأَلْفٌ نَازِلٌ، وَأَلْفٌ اسْتِوَاءٌ، **أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ**، وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ نَبِيًّا مَنْ أَكْرَمَ عَالِمًا: مَاتَ وَلَمْ يَعْلَمْ، وَجَازَ عَلَى الصِّرَاطِ وَلَمْ يَعْلَمْ)[81].

وجويبر بن سعيد الأزدي، قال عنه الذهبي: «تركوه»، وقال الحافظ: «ضعيف جداً»[82].

والضحاك لم يلق ابن عباس[83].

(77) الشريعة للآجري (3/ 1337)، المعجم الكبير للطبراني (8/ 225).

(78) مجمع الزوائد للهيثمي (6/ 465).

(79) المغني في الضعفاء للذهبي (2/ 457).

(80) تقريب التهذيب لابن حجر (2/ 384).

(81) تاريخ دمشق لابن عساكر (33/ 263).

(82) الكاشف للذهبي (1/ 298)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:143).

(83) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 458).

وعلي بن الحسين السرخسي وأبوه: لم أقف لهم على ترجمة.

ولذا قال ابن عساكر عنه: «والحديث منكر».

وقال ابن عراق الكناني: «لوائح الوضع ظاهرة»[84].

***

المبحث الثاني

الآثار الموقوفة الواردة في دقة الصراط وحدته

وردَ في هذا الباب ثلاثة أحاديث موقوفة، وستتم دراستها في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: أثر سلمان الفارسي.

ومدار هذا الأثر على حمَّاد بن سلمة، يرويه عن ثابت البُناني، عن أبي عثمان النَّهدي، عن سلمان الفارسي، قال: «يُوضَع الصِّراط وله حدٌّ كحَدِّ الموسى، فتقول الملائكة: ربنا مَن تجيز على هذا؟ فيقول: أُجيز عليه مَن شئتُ».

وهذا سند صحيح.

ورواه عن حماد بن سلمة جمعٌ من الثِّقات، موقوفًا على سلمان، وهم: الحسن بن موسى الأشيب[85]، وأبو نصر التمار[86]، ومعاذ العنبري[87]، وأسد بن موسى[88]، وعبد الرحمن بن مهدي[89]، والأسود بن عامر[90].

ورواه المسيب بن زهير، عن هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة به، مرفوعًا، فخالف سائرَ الثِّقات ممَّن رواه عن حماد بن سلمة[91].

قال الألباني (1420هـ): «فيه نظر؛ فإنَّ هدبة بن خالد - وإن كان من شيوخ مسلم -؛ فإنَّ الراوي عنه المسيب بن زهير لم أر مَن وَثَّقَه، وقد ترجم له الخطيب (13/ 149) وكنَّاه أبا مسلم التاجر، وذكر أنَّه روى عنه جماعة، وأنَّه توفي سَنة (285)، و لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا»[92].

قال ابن رجب: «المعروف أنَّه موقوفٌ على سلمان الفارسي من قوله»[93].

---

(84) تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق الكناني (2/ 395)، وينظر: الفوائد المجموعة للشوكاني (ص: 265).

(85) مصنَّف ابن أبي شيبة (18/ 522).

(86) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (2208، 2221). [تصحَّف في المطبوع: (عن ليث)، بدل: (ثابت)].

(87) الشريعة للآجري (3/ 1328).

(88) كتاب الزهد (ص: 38).

(89) أخرجه عنه الحسين المروزى في زوائده على الزهد لابن المبارك (ص 478)، ومن طريقه الآجري في الشريعة للآجري (3/ 1329).

(90) معجم ابن الأعرابي (2/ 876).

(91) المستدرك (8/ 418).

(92) السلسلة الصحيحة للألباني (2/ 619).

(93) التخويف من النار لابن رجب (ص:233).

المطلب الثاني: أثر عبد الله بن مسعود.

هذا الأثر رواه عن ابن مسعود ستة، وهم: (مرَّة الهمداني، وأبو الزعراء عبد الله بن هانئ، وقيس بن السكن، وأبو عبيدة، وزِرُّ بن حبيش، وأبو الأحوص)[94].

* أما رواية مرَّة الهمداني[95] – على ما فيها من ضعف – وأبي الزعراء[96]: فلم تشتمل على وصف الصراط بذلك.

* وأما رواية **قيس بن السكن وأبي عبيدة**.

فأخرجها إسحاق بن راهويه في مسنَده – كما في المطالب العالية[97] –، فقال: أخبرنا جرير، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، حدثنا قيس بن السكن وأبو عبيدة بن عبد الله، قالا: إنَّ عبد الله بن مسعود ﵁ حدثَّ عمر بن الخطاب ﵁ هذا الحديث، فقال: «إذا حُشِر الناس يوم القيامة؛ قاموا أربعين على رؤوسهم الشمس، شاخصةً أبصارهم إلى السماء، ينتظرون الفصل، كلَّ برٍّ منهم وفاجرٍ... فيمضون على الصراط كالبرق، وكالريح، وكحضر الفرس، وكاشتداد الرجل حتى يبقى آخر الناس نوره على إبهام رجله مثل السراج، فأحيانا يضيء له وأحيانا يخفى عليه...» الحديث بطوله[98].

قال الحافظ ابن حجر: «هذا إسناد صحيح متصل، رجاله ثقات»[99].

وليس في هذه الرِّواية – مع اشتمالها على ذكر الصِّراط – وصفه بأنَّه: أحَدُّ من السيف أو أدقُّ من الشّعرة.

ورواه أبو خالد الدَّالاني[100] وزيد بن أبي أنيسة[101]، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروقٍ، عن ابن مسعودٍ مرفوعًا.

(94) وقد ناقش هذه الطرق الشيخ سعد الحميد، في تعليقه على سنن سعيد بن منصور (2/ 525).

(95) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (2/ 525)، بلفظ: «الصراط على النار، يمر أولهم مثل البرق، ثم كالطير، ثم كالفرس الجواد، وآخرهم يمر حبوا، والملائكة قيام معهم كلاليب من نار، يخطفون الناس يمينا وشمالا، حتى يقذفوهم في النار».

(96) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (21/ 282)، والحاكم في المستدرك (8/ 436)، والطبراني في المعجم الكبير (9/ 354) من طريق سفيان الثوري قال: حدثنا سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود قال: «...ويأمر الله بالصراط فيضرب على جهنم، فيمر الناس زمرا على قدر أعمالهم، أولهم كلمح البرق، ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، ثم كأسرع البهائم، ثم كذلك حتى يمر الرجل سعيا، وحتى يمر الرجل ماشيا، وحتى يكون آخرهم رجل يتلبط على بطنه، فيقول: أبطأت بي، فيقول: لم أبطئ، إنما أبطأ بك عملك، ثم يأذن الله بالشفاعة...» الحديث، وهو حديث طويل جدا.

(97) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانيَّة (18/ 493).

(98) وأخرجه الطبري في جامع البيان (23/ 190)، (23/ 191)، والدَّارقطني في الرُّؤية (رقم 164)، من طرق، عن الأعمش، به.

(99) المطالب العالية (18/ 493).

(100) المستدرك (8/ 424) وصحَّحه.

(101) السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (1203)، والدَّارقطني في الرُّؤية (رقم 167)، والبيهقي في البعث والنشور (ص:252).

فخالفا الأعمش في ذكر مسروق في السند، وفي رفعه، وفي روايتهما وصف الصِّراط بأنَّه (أحدُّ من السَّيف).

ورواية الأعمش أرجح - والله أعلم -؛ فأبو خالد الدَّالاني متكلَّم في حفظه وضبطه[102]، وزيد بن أبي أنيسة - وإن كان ثقة - إلا أنَّ الإمام أحمد قال فيه: «حديثه حسن مقارِب، وإنَّ فيها لبعض النكرة»[103].

ولذا تعقَّب الذهبيُّ الحاكمَ في تصحيحه، بقوله: «ما أنكرَه حديثًا على جودة إسناده، وأبو خالد شيعيّ منحرِف»[104].

ورواه الآجري من طريق محمد بن الحسن المزني[105] عن عبد الأعلى بن أبي المساور عن المنهال بن عمرو عن قيس بن سكن وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود كلاهما عن عبدالله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: (إن الله تبارك وتعالى يجمع الأمم... ويأخذ الرب ﷻ الصراط وهو دحض مزلة، مثل حد السيف...)[106].

وعبد الأعلى بن أبي المساور قال عنه علي بن المديني «ضعيف ليس بشيء... وقال أبو زرعة: ضعيف جدا، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث يشبه المتروك، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث»[107].

ومحمد بن الحسن المزني وإن كان ثقة إلا أنه كما قال ابن حبان: «يرفع الموقوف ويسند المراسيل»[108].

* **وروايةُ زِرٌّ بن حُبيش أخرجها الطبراني والخطَّابي من طريق حماد بن زيدٍ، عن عاصم بن بهدلة، عن زرٍ، عن عبد الله بن مسعودٍ، قال: «يوضع الصِّراط على سواء جهنم[109] مثل حدِّ السَّيف المرهف، مدحضةٌ مزلةٌ، عليه كلاليبُ من نارٍ يختطف بها»[110].**

(102) «قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس، وكذا قال النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال الحاكم أبو أحمد: لا يتابع في بعض حديثه... وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به... وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال ابن حبَّان في الضُّعفاء: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، خالف الثِّقات في الرِّوايات حتى إذا سمعها المبتدي في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق، فكيف إذا انفرد بالمعضلات، وذكره الكرابيسي في المدلسين، وقال الحاكم: إن الأئمَّة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان، وقال ابن عبد البر: ليس بحجة». تهذيب التهذيب لابن حجر (12/ 82).
وفي التقريب (ص:636): «صدوق يخطئ كثيرًا، وكان يدلس».

(103) تهذيب التهذيب (3/ 398).

(104) مختصر استدراك الحافظ الذهبي على أبي عبد الله الحاكم (7/ 3543).

(105) في المطبوع «المدني»، وهو خطأ، والصواب: المزني.

(106) التصديق بالنظر للآجري (ص: 79).

(107) تهذيب التهذيب لابن حجر (6/ 98)، وينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 27).

(108) المجروحين (2/ 286)، تهذيب التهذيب (9/ 104).

(109) «سواء جهنم: أي متن جهنم، وسواء كل شيء وسطه». غريب الحديث للخطابي (2/ 247).

(110) المعجم الكبير للطبراني (9/ 230)، غريب الحديث للخطابي (2/ 247).

قال المنذري: «رواه الطبراني بإسنادٍ حسن»[111].

كذا قال، وفي إسناده عاصم بن بهدلة، وهو صدوقٌ له أوهام، وقال ابن سعد: «وكان عاصمٌ ثقةً، إلا أنَّه كان كثير الخطأ في حديثه»[112].

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير عاصم وقد وثق»[113].

*** وأما رواية أبي الأحوص.**

فأخرجها الطبري من طريق إسرائيل قال: أخبرنا أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، في قوله: ﴿ وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ ﴾ (مريم:71)، قال: «الصِّراط على جهنَّم مثل حدِّ السيف، فتمرُّ الطبقة الأولى كالبرق، والثانية كالريح، والثالثة كأجود الخيل، والرابعة كأجود البهائم، ثم يمرُّون والملائكة يقولون: اللهمَّ سلِّم سلِّم»[114].

وهذا سند رجاله ثقات.

ويتحصَّل ممَّا سبق: أنَّ أثر ابن مسعود فيه اختلاف كثير، في سَنَدِه وفي ألفاظه، وفي وقفه ورفعه، وكثير من رواياته تخلو من اللفظ محلّ الشاهد.

قال الشيخ سعد الحميد في ختام تخريجه لهذا الأثر: «فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح عن ابن مسعود، على الخلاف في رفعه ووقفه، وهو وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع، فمثله لا يقال بالرأي»[115].

المطلب الثالث: أثر أبي سعيد الخدري.

روى الإمام مسلم – بإسناده – عن أبي سعيد الخدري قال: «**بلغني أنَّ الجِسْر أدقُّ من الشعرة، وأحَدُّ من السَّيف**».

هكذا رواه الإمام مسلم في صحيحه من قول أبي سعيد الخدري[116].

ونِسبةُ هذا القول لأبي سعيد الخدري وهمٌ من شيخ مسلم: عيسى بن حماد، والصواب: أنَّه من قول سعيد بن أبي هلال.

وبيانه: أنَّ الإمام مسلماً قال في صحيحه: وحدَّثني سويد بن سعيدٍ، قال: حدَّثني حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخدري، أنَّ ناسًا في زمن رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟

ثم ذكر الحديث بطوله.

ثم قال مسلم: «قرأتُ على عيسى بن حمادٍ – زغبة المصري – هذا الحديث في الشفاعة، وقلتُ له: أُحدِّث بهذا الحديث عنك، أنَّك سمعتَ من الليث بن سعدٍ؟

(111) الترغيب والترهيب للمنذري (4/ 426).

(112) الطبقات لابن سعد (8/ 439).

(113) مجمع الزوائد للهيثمي (11/ 294).

(114) جامع البيان للطبري (15/ 595).

(115) ينظر تعليقه على «سنن سعيد بن منصور» (2/ 532).

(116) صحيح مسلم (183).

فقال: نعم.

قلتُ لعيسى بن حمادٍ: أخبركم الليث بن سعدٍ، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلالٍ، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخدري، أنَّه قال: قلنا: يا رسول الله، أنرى ربَّنا؟

قال رسول الله ﷺ: (هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَحْوٌ؟).

قُلْنَا: لَا.

وسقتُ الحديثَ، حتى انقضى آخره، وهو نحو حديث حفص بن ميسرة، وزادَ بعد قوله: (بغير عملٍ عملوه، ولا قدمٍ قدموه): (فيُقال لهم: لكم ما رأيتم ومثله معه).

قال أبو سعيدٍ: «بلغَني أنَّ الجِسْر أدقُّ من الشّعرة، وأحَدُّ من السَّيف».

وليس في حديث الليث: (فيقولون: ربَّنا أعطيتَنا ما لم تُعطِ أحدًا من العالمين) وما بعدَه، فأقرَّ به عيسى بن حمادٍ»[117].

كذا جاء في صحيح مسلم: «قال أبو سعيدٍ: بلغني...».

وكذا رواه ابن حبان في صحيحه[118] قال: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني قال: حدثنا عيسى بن حماد قال: أخبرنا الليث بن سعد، به، وفي آخره: «قال أبو سعيد: بلغني أن الجسر أدق من الشعر وأحد من السيف».

ورواه الدَّارقطني في كتاب الرُّؤية، وابن منده في كتاب الإيمان، من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، حدَّثني الليث بن سعدٍ، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلالٍ، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخدري، قال: قلنا يا رسول الله، أنرى ربَّنا ﷻ؟.

وفي آخره: «قال سعيد بن أبي هلالٍ: بلغني أنَّ الجِسْر أدقُّ من الشعرة، وأحَدُّ من السَّيف»[119].

وكذا رواه الدارقطني من رواية أبي صالح عن الليث بن سعد[120].

فجعل هذه الجملة من قول سعيد بن أبي هلال، لا من قول أبي سعيد الخدري.

ويؤكِّد أنَّ هذه الجملة ليست من كلام أبي سعيد الخدري: أنَّ كلَّ مَن رواه من غير طريق سعيد بن أبي هلال لم يذكر هذه الجملة.

فقد رواه عن زيد بن أسلم: حفص بن ميسرة[121]،

(117) صحيح مسلم (1/ 167).

(118) صحيح ابن حبان (7377).

(119) رواه الدارقطني في الرُّؤية (ص99)، وابن منده في كتاب الإيمان (817)، وكذا هو في جزء فيه مجلس من فوائد الليث بن سعد (ص46).

(120) الرُّؤية للدارقطني (ص 99).

(121) رواه البخاري (4305)، ومسلم (183).

وهشام بن سعد[122]، ومعمر بن راشد، وعبد الرحمن بن إسحاق[123]، ولم يذكر أحدٌ منهم هذه الجملة.

ورواه ابن المبارك في الزُّهْد، قال: حدَّثنا رشدين بن سعدٍ، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلالٍ، قال: «بلغني أنَّ الصِّراط يوم القيامة يكون على بعض الناس أدقُّ من الشَّعر، وعلى بعض الناس مثل الوادي الواسع»[124].

وبهذا يتبيَّن: أنَّ هذه الجملة من قول سعيد بن أبي هلال، وليست من قول أبي سعيد الخدري، ووَهِمَ عيسى ابن حماد - شيخُ مسلم - فجعلَها من قول أبي سعيد.

ولو كانت محفوظةً من قول أبي سعيد الخدري؛ لَمَا أعرض عن نقلها كلُّ مَن روى الحديثَ عن أبي سعيد، أو عن عطاء بن يسار، أو عن زيد بن أسلم.

والوَهَم من كلمة «قال سعيد» إلى: «قال أبو سعيد» محتمَلٌ ووارِدٌ.

***

المبحث الثالث

دراسة نقدية لمرويات دقة الصراط وحدته

بعد استعراض المرويات الواردة في هذا الباب وتخريجها وبيان درجتها من حيث الصحة والضعف، سأقوم بذكر ما يتعلق بمناقشة هذه المسألة من خلال فقرات متعددة تساعد على اكتمال الصورة حول الموضوع.

أولاً: كل ما وقفت عليه في هذا الباب هو خمسة أحاديث مرفوعة - لا تخلو من ضعف -، وثلاثة آثار موقوفة صح منها اثنان (وهما أثر سلمان، وابن مسعود رضي الله عنهما).

ويضاف لها مما ورد عن التابعين وأتباعهم:

1 - عن مجاهد عن عُبيد بن عُمير الليثي (68هـ) قال: «الصراط دحْضٌ مزِلَّة كحدِّ السيف يتكفَّأ، والملائكة معهم الكلاليبُ، والأنبياء قيام يقولون حوله: ربنا سلِّم سلِّم...»[125].

2 - قال سعيد بن أبي هلالٍ الليثي (135هـ): «بلغني أنَّ الجِسْر أدقُّ من الشعر، وأحَدُّ من السَّيف»[126].

وفي لفظ آخر عنه قال: «بلغني أن الصراط يوم القيامة يكون على بعض الناس أدق من الشعر، وعلى بعض الناس مثل الوادي الواسع»[127].

---

(122) التوحيد لابن خزيمة (2/ 729).

(123) التوحيد لابن خزيمة (2/ 732).

(124) الزهد لابن المبارك - رواية نعيم - (ص122).

(125) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (18/ 524)، وهناد بن السري في الزهد (320).
ورواه أسد بن موسى في الزهد (ص: 30) وغيره من قول مجاهد بن جبر المكي، وقد أخذه عن عبيد بن عمير، ولذا لم أذكره مستقلاً.

(126) رواه الدارقطني في الرُّؤية (ص99)، وابن منده في كتاب الإيمان (817).

(127) الزهد لابن المبارك (ص:122).

3 - قال الفضيل بن عياض (187هـ): «بلغني أن الصراط مسيرة خمسة عشر ألف عام، خمسة آلاف صعود، وخمسة آلاف نزول، وخمسة آلاف مستوى، أدق من الشعرة، وأحد من السيف، على متن جهنم، لا يجوزها إلا كل ضامر مهزول من خشية الله ﷻ...»[128].

هذا كل ما وقفت عليه من مرويات في هذا الباب.

ولم أقف على نصٍّ لأحدٍ من الأئمة السابقين في القرون الأربعة الأولى ينص فيها صراحة على القول بمدلول هذه الروايات.

وإنما وقفت على نصوصٍ صريحةٍ في أقوال من بعدهم من أهل العلم كأبي عمرو الداني (444هـ)[129]، وأبي حامد الغزالي (505هـ)[130]، وابن أبي يعلى (526هـ)[131]، ومن بعدهم.

وهذا لا يعني أنَّ المسألة لم تكن محلَّ بحثٍ ممن قبلهم من أهل العلم، وإنما أردت الإشارة لشحة النصوص الواردة عن أئمة السلف في إثبات هذه المسألة.

وقد ذكر أبو الحسن الأشعري (324هـ) الخلاف في هذه المسألة حيث قال:

«واختلفوا في الصراط:

فقال قائلون: هو الطريق إلى الجنة وإلى النار، ووصفوه فقالوا: هو أدق من الشعر وأحد من السيف ينجي الله عليه من يشاء.

وقال قائلون: هو الطريق، وليس كما وصفوه بأنه أحد من السيف وأدق من الشعر، ولو كان كذلك لاستحال المشي عليه»[132].

ثم صار القول بهذا الوصف هو الشائع لدى كثير من المتأخرين.

قال النووي رحمه الله: «وأصحابنا المتكلِّمون وغيرهم من السَّلَف يقولون: إنَّ الصِّراط أدقُّ من الشَّعرة، وأحَدُّ من السَّيف، كما ذكره أبو سعيدٍ الخدري رضي الله عنه»[133].

وقال الصنعاني: «وقد وردت صفته في حديث أبي هريرة أنه (جسر أدق من الشعر وأحد من السيف) وهو مذهب أكثر الأئمة والأمة»[134].

ومن أبرز من خالف في هذه المسألة ممن وقفت على قوله: الحَليمي، والبيهقي، والعز بن عبد السلام،

---

(128) المجالسة وجواهر العلم للدينوري (8/ 306) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (48/ 395).

(129) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص: 203)، حيث قال: «إن الله سبحانه يمد الصراط جسراً على شفير جهنم للجواز عليه، أرق من الشعر، وأحد من السيف، على ما صحت به الأخبار، وثبتت به الآثار عن رسول الله ﷺ».

(130) قواعد العقائد (ص: 66).

(131) الاعتقاد لابن أبي يعلى (ص: 33).

(132) مقالات الإسلاميين (ص: 472).

(133) شرح النووي على صحيح مسلم (3/ 20).

(134) التنوير شرح الجامع الصغير (2/ 333).

والقرافي، والزركشي، وغيرهم، وسيأتي ذكر نصوص كلامهم.

قال السَّفَّارينيّ رحمه الله: «وأنكر العلَّامة القرافي كونَ الصِّراط أدقَّ من الشَّعر وأحدَّ من السَّيف، وسبقَه إلى ذلك شيخُه العزّ بن عبد السلام»[135].

ثانياً: تبين من خلال الدراسة السابقة أن الروايات المرفوعة للنبي ﷺ في هذا الباب لا يصحُّ منها شيء، بل كلُّها ضعيفة لا تصلح للاحتجاج، وهي من روايات الضُّعفاء والمجاهيل الذين لا يُعْتَدُّ بهم.

قال الحَليمي: «وقد سألتُ أحد الحفَّاظ عن هذه اللفظة، فذكر أنَّها ليست ثابتة»[136].

وقال البيهقي: «وهذا اللفظ من الحديث لم أجده في الرِّوايات الصحيحة»[137].

«وقال الإمام شهاب الدين القرافي في كتاب الانتقاد في الاعتقاد: لم يَصِحَّ في الصِّراط أنَّه أرقُّ من الشَّعر وأحَدُّ من السيف شيءٌ، والصحيح أنَّه عريض»[138].

ثالثاً: ذهب جمعٌ من الأئمة إلى أنَّ هذا اللفظ ليس على ظاهره؛ وإنَّما هو من باب التشبيه.

قال الحَليمي رحمه الله[139]: «قوله في هذا الحديث: (أنَّ الصراط أدقُّ من الشَّعرة، وأحَدُّ من السيف)، معناه – والله أعلم–: أنَّ أمْرَ الصراطِ والجوازِ عليه أدقُّ من الشَّعر، أي: يكون يُسره وعُسره على قدر الطاعات والمعاصي، ولا يعلم حدود ذلك إلا الله – تعالى جَدُّه –؛ لخفائها وغموضها، وقد جرَت العادة بتسمية الغامض الخفي: دقيقًا، وضرْبِ المثل به بدقَّة الشَّعرة، فهذا والله أعلم من هذا الباب.

وأمَّا أنَّه (أحَدُّ من السَّيف)، فيكون معناه – والله أعلم–: أنَّ الأمر الدقيق الذي يصله من عند الله تعالى إلى الملائكة في إجازة الناس على الصِّراط، يكون في نفاذ حَدِّ السَّيف ومُضيِّه، إسراعًا منهم إلى طاعته وامتثاله، ولا يكون له مَرَدٌّ، كما أنَّ السَّيف إذا نفذ بحَدِّه وقوَّة ضاربه في شيءٍ لم يكن له بعد ذلك مَرَدٌّ»[140].

(135) لوامع الأنوار البهيَّة (2/ 193).

(136) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (1/ 158) «رسالة ماجستير في جامعة أم القرى غير مطبوعة»، وينظر: التذكرة للقرطبي (ص:758).

(137) شعب الإيمان (1/ 565).

(138) شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرِّسالة (1/ 51)، النشر الطيّب (2/ 381).

(139) أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمَّد بن حَليم، كان فقهيًا شافعيًا إمامًا متقنًا، له مصنَّفات نفيسة منها: المنهاج في شعب الإيمان، توفي سنة (403هـ)، ينظر: طبقات الشافعية (4/ 333)، سير أعلام النبلاء (17/ 231).

(140) المنهاج في شعب الإيمان (1/ 157)، «رسالة ماجستير في جامعة أم القرى غير مطبوعة»، ولا تخلو النسخة المطبوعة من تصحيف وتحريف؛ لذا آثرتُ نقله من الرسالة المحقَّقة.

وتابع البيهقيُّ شيخَه على هذا التفسير(141)، وكذا الزركشي(142).

ولكن ردَّ القرطبيُّ هذا التأويل، وقال: «ما ذكرَه القائل مردودٌ بما ذكرناه من الأخبار، وأنَّ الإيمان يجب بذلك، وأنَّ القادر على إمساك الطير في الهواء قادرٌ على أن يُمْسِك عليه المؤمن، فيُجريه أو يُمَشِّيه، ولا يُعْدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا عند الاستحالة، ولا استحالة في ذلك؛ للآثار الواردة في ذلك، وثباتها بنقل الأئمَّة العدول، ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ (النور:40)»(143).

وقال أبو حامد الغزالي: «فإن قيل: كيف يُمكن ذلك، وفيما رُوِيَ (أدقّ من الشَّعر وأحَدّ من السَّيف)، فكيف يمكن المرور عليه؟

قلنا: هذا إنْ صدر ممَّن يُنكِر قدرة الله تعالى؛ فالكلام معه في إثبات عموم قُدرته، وقد فرغنا عنها.

وإن صدر من معترفٍ بالقدرة؛ فليس المشي على هذا بأعجب من المشي في الهواء، والرَّبُّ تعالى قادرٌ على خلق قدرة عليه، ومعناه أن يخلُق له قدرة المشي على الهواء، ولا يخلق في ذاته هويًا إلى أسفل، ولا في الهواء انحراف، فإذا أمكن هذا في الهواء؛ فالصِّراط أثبت من الهواء بكلِّ حال»(144).

قال النفراوي(145) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما قدَّمناه من أنَّه أرَقُّ أو أدقُّ من الشَّعرة، وأحَدُّ من السَّيف هو على ظاهره – على الصواب –، خلافًا للقرافي في قوله: الصحيح أنَّه عريضٌ، وخلافًا لمن حمله على الأدلَّة الواضحة؛ لوجوب حمل النصوص على ظواهرها، إلا ما خالف القواطع.

والعبور عليه ليس بأبعد من المشي على الماء، والطيران في الهواء، ورفع السماء بغير عمدٍ، ولا يُشْكِل – على الصواب – ما قيل من أنَّ فيه كلاليب تأخذ مَن أُمِرَت بأخذه؛ لأنَّ كونه أرقَّ من الشَّعرة لا يُنافي ذلك»(146).

رابعاً: أنَّ الرِّواية المشهورة في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري، حصلَ فيها وَهَمٌ في نسبتها إليه، ولذا لا يَصِحُّ عزو القول بذلك له.

وعلى فرض ثبوتها عنه؛ فإنَّ عدولَه عن التصريح بسماعه من النبي ﷺ، إلى قوله: (بلغني)؛ قرينةٌ على عدم سماعه منه، ولم تجرِ عادة الصحابة على التعبير بما يسمعونه من الصحابة الآخرين عن النبي ﷺ بمثل هذا اللفظ.

(141) ينظر: شعب الإيمان للبيهقي (1/ 565).

(142) تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي (4/ 311).

(143) التذكرة للقرطبي (ص:758).

(144) الاقتصاد في الاعتقاد (ص:119).

(145) أبو العباس أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، انتهت إليه الرئاسة في المذهب، توفي سنة (1125هـ)، ينظر: شجرة النُّور الزكيَّة في طبقات المالكيَّة (1/ 460).

(146) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (1/ 88).

قال الوزَّاني[147] رحمه الله (1350هـ): «قوله (بلغني)، يحتمَل أن يكون عن النبي ﷺ، أو عن أهل الكتاب الذين أُمِرْنا أن لا نصدِّقهم ولا نكذِّبهم»[148].

ثم قال: «وإنَّما حُكِمَ على حديث أبي سعيد بالإرسال - مع أنَّه صحابي -؛ لأنَّ قوله (بلغني) يقتضي أنَّه لم يسمعه من النبي ﷺ - وهو الظاهر -، وإلا لرفعه، وإنَّما سَمِعَه من غيره، أي صحابيٍّ آخر، ولم يذكره، هذا إذا قُلنا: إنَّه سَمِعَه من صحابي، وأمَّا إن قُلنا: إنَّه تلقَّاه من أهل الكتاب، أو ممَّن أخذَه منهم؛ فليس بحديث أصلا»[149].

خامساً: ويؤكِّد أنَّ هذا اللفظ لم يخرج من مشكاة النبوَّة: **مخالفةُ ظاهره للأوصاف الصحيحة الثابتة للصِّراط في السُّنَّة النبويَّة**، فقد ثبتَ للصراط صفات كثيرة كلها تخالف كونه أحد من السيف وأدق من الشعر، ومن هذه الصفات:

* أنَّه «مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ»[150]؛ أي: موضع تُزلَق فيه الأقدام، وهذا لا يتطابق مع كونه أدقَّ من الشَّعرة!.

* «فِيهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ»[151]، وهذا لا يستقيم مع كونه في دقة الشعر.

* «حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا»[152] وهذا يعني أنَّ فيها وَسَعًا، وليس في حدة السيف.

* «وَفِي حَافَتَيِ الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ»[153] وهذا يعني أنَّ له حافتَين، وهذا يتنافى مع كونه أدق من الشعر.

وفي حديث حذيفة وأبي هريرة: (وتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ **جَنَبَتَيِ الصِّرَاطِ**[154] يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ أَوَّلُكُمْ كَالْبَرْقِ..)[155]، وهذا صريح في أن له جانبين.

ولذا قال الحَليمي رحمه الله: «فأمَّا أن يُقال: إنَّ الصِّراط نفسه أحَدُّ من السَّيف، وأدقُّ من الشَّعر، فذلك مدفوع بنفس هذا الحديث؛ لأنَّ فيه: (أنَّ الملائكة يقومون بجنبَيه، ويقولون: اللهمَّ سلِّم سلِّم)[156]، وفيه: (إنَّ فيه كلاليبَ وحَسَكًا)، وفيه: أنَّ مِن الذين يمرُّون عليه مَن يُعطَى النُّور بقَدْر موضع قدمَيه، وفي ذلك إثباتٌ أنَّ للمارِّين عليه مواطئ الأقدام، ومعلوم أنَّ دقَّة الشَّعر لا تحتمل هذا كلَّه»[157].

---

(147) إدريس بن أحمد الوزاني، من علماء المالكية، توفي (1350هـ).

(148) النشر الطيّب على شرح الشيخ الطيّب للوزاني (2/ 380).

(149) النشر الطيّب (2/ 381).

(150) رواه البخاري (7001)، ومسلم (183) من حديث أبي سعيد.

(151) رواه البخاري (7001)، ومسلم (183) من حديث أبي هريرة.

(152) رواه مسلم (195) من حديث أبي هريرة.

(153) رواه مسلم (195) من حديث أبي هريرة.

(154) «وأما جنبتا الصراط فبفتح الجيم والنون ومعناهما: جانباه». شرح النووي على مسلم (3/ 72)

(155) رواه مسلم (195) من حديث أبي هريرة وحذيفة.

(156) رواه أحمد في المسند (11201)، وصححه ابن حبان (7379).

(157) المنهاج في شعب الإيمان (1/ 158) «رسالة ماجستير في=

قال الرملي[158]: «وقد أجراه أكثر أهل السنة على ظاهره، وقال بعضهم لو ثبت ذلك لوجب تأويله ليوافق الحديث الآخر في قيام الملائكة جنبيه، وكون الكلاليب فيه، وإعطاء المار عليه من النور قدر موضع قدميه، وما هو في دقة الشعر لا يحتمل ذلك»[159].

قال أبو الحسن العدوي[160]: «والظواهر تدل لما قاله القرافي، فلا يعدل عنها لقول أبي سعيد»[161].

سادساً: ذهب جمع من أهل العلم إلى أن الآثار الواردة عن الصحابة في هذه المسألة لها حكم الحديث المرفوع لكونها في أمر غيبي لا يقال بالرأي والاجتهاد.

قال السخاوي ﷺ (902هـ): «وحكمه الرفع؛ إذْ لا مجال للرأي فيه»[162].

وقال: «وأمَّا قول أبي سعيد: (بلغني)، فالصحابي ﷺ إذا قال شيئًا ممَّا لا مجال للرأي فيه - كوصف الصراط بما تقدَّم -؛ حكمه الرفع - على الصحيح -»[163].

وقال: «فنقلُ أبي سعيد المشار إليه قد وردَ تصريح الرفع عن غيره، من طرُق متعدِّدة، يقوِّي بعضها بعضًا»[164].

وقال السَّفَّارينيّ ﷺ: «وقد أخرج مسلمٌ تلك الزِّيادة في صحيحه عن أبي سعيدٍ بلاغًا، وليست ممَّا للرأي والاجتهاد فيه مجالٌ؛ فهي مرفوعةٌ»[165].

وكذا قال الألباني عن أثر سلمان: «إسناده صحيح، وله حُكْم المرفوع؛ لأنَّه لا يُقال من قِبَل الرأي»[166].

ويناقش هذا من وجوه:

الأول: أن هذا القول مما لا يقطع بكونه لا يقال بالرأي، وقد ذكر جمع من الأئمة وجها من التأويل يمكن حمل هذا الوصف عليه.

وهو وإن كان خلاف الظاهر إلا أن الجمع بين ظواهر النصوص يقتضيه.

وعلى هذا الاحتمال، يكون هذا القول ممَّا يقبل

=جامعة أم القرى غير مطبوعة»، وينظر: التذكرة للقرطبي (ص:758).

(158) شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الشافعي، من كبار فقهاء الشافعية، توفي (971هـ)، ينظر: شذرات الذهب (8/ 359).

(159) فتاوى الرملي (4/ 210)، ومثله في تشنيف المسامع بجمع الجوامع (4/ 311).

(160) أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي، من أعلام المالكية المحققين، وله تآليف عديدة، توفي سنة (1189هـ)، ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (1/ 493).

(161) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (1/ 96).

(162) تحرير المقال والبيان في الكلام على الميزان للسخاوي (ص:160).

(163) الأجوبة المرضيَّة للسخاوي (3/ 905).

(164) الأجوبة المرضيَّة (3/ 906).

(165) لوامع الأنوار البهيَّة (2/ 194).

(166) السلسلة الصحيحة للألباني (941).

الاجتهاد والرأي، ويكون الصحابي استفادَه من النصوص الواردة في الصِّراطِ وصِفتِه وحالِ الناس عليه.

الثاني: وعلى فرض أن يكون خبراً غيبياً محضاً، فلا يمكن الجزم بأن الصحابة قد سمعوه من النبي ﷺ، بل هو مجرد احتمال، ويقابله احتمال آخر لا يقل عنه قوةً وهو سماعهم له ممن أسلم من علماء أهل الكتاب ككعب الأحبار وعبد الله بن سلام وغيرهم[167].

الثالث: وردَ في الصِّراط وصفاته أكثرُ من حديث مرفوع صحيح، وفيها تفاصيل دقيقة عن حال الصِّراط، وليس في شيء منها وصفه بهذا الوصف المهم، والذي هو أولى بالذِّكْر - لو كان محفوظًا - من الأوصاف الأخرى التي ذُكِرَت في هذه الأحاديث.

فلو كان هذا الكلام محفوظًا عن النبي ﷺ؛ لنسبَه الصحابة إليه.

والذي يظهر: أنَّ مرجع هذا الكلام إلى سلمان الفارسي، ومنه اشتهر.

(167) لمزيد تفصيل وبيان حول هذا الأمر ينظر رسالة الدكتوراة للباحث «المرفوع حكماً دراسة تأصيلية تطبيقية»، ففيها تحرير الحكم في قول الصحابي الوارد في الغيبيات، وأنه لا يلزم أن يكون مسموعاً من النبي ﷺ بل قد يكون مما سمعه من أهل الكتاب في مناقشة مستفيضة لهذا الأمر، وفيها حصر الصحابة الذين عُرفوا بالرواية عن أهل الكتاب بالدلائل- ومنهم ابن مسعود ﷺ -، وقد طبعت الرسالة مؤخرا في دار اللباب للنشر والتوزيع.

وسلمان ﷺ كان من أهل الكتاب، فلعلَّ هذا ممَّا سمعه من أحبارهم وحدَّث به الصحابة الآخرين، وعنه شاع بينهم وبين التابعين.

الرابع: أن آثار الصحابة ليست صريحة في إثبات هذا الوصف للصراط.

فليس في أثر سلمان أن الصراط أدق من الشعر، وأحد من السيف، بل لفظه (يُوضَع الصِّراط وله حدٌّ كحَدِّ الموسى)، وهذا يعني أن حد الصراط - أي طرفه - كحد السيف، وليس هو نفسه كحد السيف، وفرقٌ كبيرٌ بين المعنيين.

فالحد في لغة العرب يرجع إلى أصلين «الأول: المنع، والثاني: طرف الشيء»[168].

وقال ابن منظور: «ومنتهى كل شيء: حَدُّه»[169].

وكذا أثر ابن مسعود: (الصراط على جهنم **مثلُ** حدِّ السيف) لا يعني أن الصراط نفسه كحد السيف، بل المراد تشبيهه بحدِّ السيف، وذلك التشبيه إما من حيث سرعة نصبه أو قوته وصلابته، أو من حيث كونه مظنة للوقوع في المهلَكة حيث يتساقط الناس من طرفيه في جهنم.

قال أبو هلال العسكري: «قولهم: تركته على مثل مِشْفَرِ الأسد، أي: تركته عرضةً للمهالك، وتركته على

(168) مقاييس اللغة لابن فارس (2/ 3).

(169) لسان العرب (3/ 140).

مثل حدِّ السَّيْف وحرف السَّيْف: كذلك»[170].

أو لكونه مكاناً تضطرب فيه الأقدام وتتنزلق كما جاء في وصفه أنه (مدحضة مزلة)، ومثل هذا يوصف بأنه كحد السيف.

قال النووي رحمه الله: «والدحض والمزلة بمعنى واحد، وهو الموضع الذي تزل فيه الأقدام ولا تستقر، ومنه دحضت الشمس أي مالت، وحجة داحضة لا ثبات لها»[171].

قال أبو علي المرزوقي الأصفهاني (421هـ): «يقال للمكان النابي بصاحبه ولا يمكنه الاستقرار به تشبيهاً: هو مثل حد السيف»[172].

ولذا جاء في أحد روايات أثر ابن مسعود: «ويأخذ الرب عز وجل الصراط وهو دحض مزلة مثل حد السيف»، وفي لفظ ثالث: «والصراط كحد السيف دحض مزلة».

وكذا قول عبيد بن عمير «الصراط دحض مزلة كحد السيف يتكفأ[173]»[174].

فهو واضح في تشبيه الصراط بحد السيف من حيث كونه مكاناً يتكفأ الماشي عليه ولا تستقر فيه قدمه، تندحض فيه الأقدام وتنزلق.

وفي ضوء هذا نفهم الأثر الوارد عن سعيد بن أبي هلال: «بلغني أن الصراط يوم القيامة يكون على بعض الناس أدق من الشعر، وعلى بعض الناس مثل الوادي الواسع»[175].

فهو يعني أنَّ الدقة والحدة ليست وصفاً ذاتياً للصراط، وإنما هي وصفٌ له بحسب ما يَعرِض لحال المارين عليه.

قال ابن كثير: «وعن سعيد بن أبي هلال، قال: (بلغنا أن الصراط يوم القيامة، وهو الجسر، يكون على بعض الناس أدق من الشعر، وبعض الناس مثل الوادي الواسع)، رواه ابن أبي الدنيا.

وهذا الكلام صحيح إن شاء الله.

وقال غيره: بلغني أن الصراط إنما يراه أدق من الشعر، وأحد من السيف الهالك الذي ليس بناج، ويكون على بعض الناس أوسع من القاع والميدان المتسع، يمضي عليه كيف شاء»[176].

وأختم بقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

«وقد اختلف العلماء في كيفيته:

(170) جمهرة الأمثال للعسكري (ص: 265).

(171) شرح النووي على صحيح مسلم (3/ 29).

(172) شرح ديوان الحماسة للأصفهاني (ص: 503).

(173) «أي يتميل وينقلب». النهاية في غريب الحديث والأثر (4/ 182).

(174) مصنف ابن أبي شيبة (18/ 524).

(175) الزهد لابن المبارك (ص:122).

(176) البداية والنهاية لابن كثير (20/ 89).

- فمنهم من قال: طريق واسع يمر الناس عليه على قدر أعمالهم؛ لأن كلمة الصراط مدلولها اللغوي هو هذا؛ ولأن رسول الله ﷺ أخبر بأنه دَحْض ومَزِلة، والدحض والمزلة لا يكونان إلا في طريق واسع، أما الضيق؛ فلا يكون دحضًا ومزلة.

- ومن العلماء من قال: بل هو صراط دقيق جدًّا؛ كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه مسلم بلاغًا؛ أنه أدق من الشعر، وأحد من السيف.

على هذا يرد سؤال: وهو: كيف يمكن العبور على طريق كهذا؟.

والجواب: أن أمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا؛ فالله تعالى على كل شيء قدير، ولا ندري؛ كيف يعبرون؟! هل يجتمعون جميعًا في هذا الطريق أو واحدًا بعد واحد؟.

وهذه المسألة لا يكاد الإنسان يجزم بأحد القولين؛ لأن كليهما له وجهة قوية»[177].

وقد تبين من خلال البحث: أن القول بكون الصراط أدق من الشعر وأحد من السيف ليس له أصل متين ينبى عليه، والله أعلم.

***

الخاتمة

وفيها نتائج البحث وأهم التوصيات:

1 - لا يصح شيء من الأحاديث المرفوعة الدالة على أن الصراط أدق من الشعر وأحد من السيف.

2 - صح في هذا الباب بعض الآثار الواردة عن الصحابة وهم سلمان الفارسي وعبد الله بن مسعود.

3 - مرجع المسألة إلى سلمان الفارسي، وهو ممن كان من أهل الكتاب قبل إسلامه فلا يكون لقوله حكم الرفع لاحتمال أخذه عنهم.

4 - أنَّ نسبة هذا القول لأبي سعيد الخدري في «صحيح مسلم» وَهَمٌ من شيخ مسلم عيسى بن حماد.

5 - الأحاديث المرفوعة الصحيحة الصريحة تدل على أن الصراط ممر واسع يسير عليه الناس وفيه كلاليب، وفيه مواطئ للأقدام، مما يتعارض مع كونه أحد من السيف وأدق من الشعرة.

6 - الآثار الواردة في هذه المسالة ليس لها حكم الرفع؛ لمخالَفتها ظاهرَ النصوص النبويَّة الصحيحة، ولقوة مظنَّةِ أخذها عن أهل الكتاب.

ومما يوصي به الباحث:

أهمية العناية بجمع كافة النصوص الواردة في كل باب من أبواب العلم الخلافية ودراسة أسانيدها وبيان حكمها لتحرير الصواب من الخطأ فيها.

***

(177) شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (2/ 160).

فهرس المصادر والمراجع

الأجوبة المرضية فيما سُئِلَ السخاوي عنه من الأحاديث النبوية. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط1، الرياض: دار الراية، 1418هـ.

الاعتقاد. ابن أبي يعلى، محمد بن محمد. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، ط1، الرياض: دار أطلس الخضراء، 1423هـ.

الاقتصاد في الاعتقاد. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

إكمال المعلِم بفوائد مسلم. القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي. تحقيق: يحيى إسماعيل، ط1، د.م: دار الوفاء، 1419هـ.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. علاء الدين مغلطاي، ابن قليج الحنفي. تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1422هـ.

الإيمان. ابن مَنْدَه، محمد بن إسحاق. تحقيق: علي الفقيهي، ط1، المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، 1401هـ.

البداية والنهاية. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، القاهرة: دار هجر، 1418هـ.

البعث والنشور. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: أبو عاصم الشوامي، ط1، د.م: مكتبة دار الحجاز، 1436هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس. الزبيدي، محمد بن محمد. تحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1404هـ.

التاريخ الأوسط. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: تيسير بن سعد، ط1، الرياض: دار الرشد، 1426هـ.

التاريخ الكبير. البخاري محمد بن إسماعيل. تحقيق: هاشم الندوي، د.ط، حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، د.ت.

تاريخ مدينة دمشق. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، ط1، دمشق: دار الفكر، 1419هـ.

تحرير المقال والبيان في الكلام على الميزان. السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. تحقيق: بدر العماش، مجلة البحوث الإسلامية، الرياض، العدد (56).

التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار. ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: بشير محمد عيون، ط2، دمشق، دار البيان، 1409هـ.

التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق: الصادق بن محمد بن إبراهيم، ط1، الرياض: دار المنهاج، 1425هـ.

الترغيب والترهيب. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي. تحقيق: مصطفى عمارة، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1388هـ.

تشنيف المسامع بجمع الجوامع. بدر الدين الزركشي، محمد بن عبدالله بن بهادر. تحقيق: عبد الله شرف الدين الداغستاني، ط1، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، 1439هـ.

التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة. الآجري، محمد بن الحسين. تحقيق: محمد غياث الجنباز، ط2، الرياض: عالم الكتب، 1406هـ.

تعظيم قدر الصلاة. المروزي، محمد بن نصر. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1406هـ.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي.

تحقيق: سامي سلامة، ط2، الرياض: دار طيبة، 1420هـ.

تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة، ط2، بيروت: دار البشائر، 1408هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري، د.ط، المغرب: وزارة الأوقاف، 1387هـ.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة. ابن عراق، نور الدين علي بن محمد الكناني. تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية 1399هـ.

التنوير شرح الجامع الصغير. الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل. تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط1، الرياض: مكتبة دار السلام، 1432هـ.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. د.ط، حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1326هـ.

التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، ط5، الرياض: مكتبة الرشد، 1414هـ.

جامع البيان (تفسير الطبري). الطبري، محمد بن جرير. تحقيق: مركز هجر، ط1، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، 1422هـ.

الجامع لشعب الإيمان. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي. ط1، حيدرآباد الدكن: دائرة العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت، 1371هـ.

جزء فيه مجلس من فوائد الليث بن سعد. الليث بن سعد. تحقيق وتخريج وتعليق: الشيخ محمد بن رزق بن الطرهوني، ط1، الرياض: دار عالم الكتب، 1407هـ.

جمهرة الأمثال. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1408هـ.

جمهرة اللغة. ابن دريد، محمد بن الحسن. تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م.

حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني. العدوي، أبو الحسن. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، د.م: دار الفكر، 1414هـ.

حديث أبي الطاهر الذهلي. الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، 1406هـ.

رسالة إلى أهل الثغر. الأشعري، أبو الحسن. تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، ط1، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1413هـ.

الرؤية. الدَّارقطني، علي بن عمر. تحقيق: إبراهيم العلي، وأحمد فخري، ط1، د.م: مكتبة المنار، 1411هـ.

الزهد. ابن المبارك، عبد الله. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

الزهد. الأموي، أسد بن موسى. تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ط1، الكويت: مكتبة الوعي الإسلامي، 1413هـ.

الزهد. السري، هناد. تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، ط1، الكوين: دار الخلفاء، 1406هـ.

سلسلة الأحاديث الصحيحة. الألباني، محمد ناصر الدين، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1415هـ.

السنة. ابن حنبل، عبد الله بن أحمد. تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، ط1، الرياض: دار ابن القيم، 1406هـ.

سنن أبي داود. السجستاني، سليمان بن الأشعث. تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، ط1، بيروت: دار الرسالة العالمية، 1433هـ.

سنن سعيد بن منصور. ابن منصور، سعيد، دراسة وتحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1414هـ.

سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني. المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ.

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الدار، 408هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: مجموعة محققين، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. مخلوف، محمد بن محمد بن عمر. تحقيق: عبد المجيد خيالي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني. القيرواني، قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي. اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1428هـ.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. اللالكائي، أبو القاسم. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط8، الرياض: دار طيبة، 1423هـ.

شرح العقيدة الطحاوية. ابن أبي العز الحنفي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد الله بن المحسن التركي، ط10، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ.

شرح العقيدة الواسطية. ابن عثيمين، محمد بن صالح. اعتنى به: سعد بن فواز الصميل، ط6، الدمام: دار ابن الجوزي، 1421هـ.

شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج). النووي، يحيى بن شرف. ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.

شرح ديوان الحماسة. الأصفهاني، أبو على أحمد بن محمد المرزوقي. تحقيق: غريد الشيخ، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

الشريعة. الآجري، محمد بن الحسين. تحقيق: عبد الله الدميجي، ط1، الرياض: دار الوطن، 1418هـ.

الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). الجوهري، إسماعيل بن حماد. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1990م.

صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان. البستي، أبو حاتم محمد بن حبان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: مصطفى البغا، ط4، دمشق: دار ابن كثير، 1410هـ.

صحيح مسلم. مسلم، ابن الحجاج القشيري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، د.م: دار إحياء الكتب العربية، 1374هـ.

الطبقات الكبير. الزهري، محمد بن سعد. تحقيق: علي محمد عمر، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بدر الدين العينى، محمد بن

أحمد. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

فتاوى الرملي. الرملي، شهاب الدين. جمعها: ابنه، شمس الدين، د.ط، د.م: المكتبة الإسلامية، د.ت.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب، د.ط، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.

الفواكه الدواني على رسالة بن أبي زيد القيرواني. النفراوي، أبو العباس أحمد بن غانم، د.ط، بيروت: المكتبة التجارية الكبرى، تصوير: در الفكر، د.ت.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. الشوكاني، محمد بن علي. تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي، 1407هـ.

القاموس المحيط. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. تحقيق: مكتب تحقيق التراث، بمؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ.

قواعد العقائد. الغزالي، أبو حامد. تحقيق: موسى محمد علي، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1405هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، ط1، د.م: مؤسسة علوم القرآن، 1413هـ.

الكامل في اللغة والأدب. المبرد، محمد بن يزيد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 1417هـ.

لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي. ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ.

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية. السفاريني، شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي، ط2، دمشق: مؤسسة الخافقين، 1402هـ.

المجروحين. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1420هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. الهيثمي، نور الدين. تحقيق: حسام الدين القدسي، د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1424هـ.

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك. ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد. تحقيق: سعد الحميد، وعبد الله اللحيدان، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1411هـ.

المرفوع حكماً دراسة تأصيلية تطبيقية. الصياصنة، عمار أحمد. ط1، اسطنبول: دار اللباب، 1440هـ.

المستدرك على الصحيحين. ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، ط1، د.م: التأصيل، 1435هـ.

مسند إسحاق بن راهويه. الحنظلي، إسحاق بن إبراهيم. تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، 1412هـ.

المسند. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ.

مصنف ابن أبي شيبة. ابن أبي شيبة. تحقيق: محمد عوامة، ط1، د.م: دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، 1427هـ.

مصنَّف عبد الرَّزَّاق. عبد الرزَّاق، ابن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1419هـ.

معجم ابن الأعرابي، ابن الأعرابي، أبو سعيد. تحقيق: عبد المحسن الحسيني، ط1، الدمام: دار ابن الجوزي، 1418هـ.

المعجم الكبير. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط2، د.م: مكتبة ابن تيمية، د.ت.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل. عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، ط3، ألمانيا: دار فرانز شتايز، 1400هـ.

مقاييس اللغة. الرازي، أحمد بن فارس القزويني. تحقيق: عبدالسلام هارون، د.ط، بيروت: دار الفكر، 1399هـ.

المنهاج في شعب الإيمان. الحَلِيمي، الحسين بن الحسن. تحقيق: أحمد بن حمدان الشمراني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1419هـ.

النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب. الوزاني، إدريس بن أحمد. ط1، مصر: المطبعة الإسلامية بالأزهر، 1352هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر. الجزري، ابن الأثير المبارك بن محمد. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ.

***